كلمات عارية

■ شاكر الانباري

فلسفة خلق الأزمات

هنالك من لا يريد لحياتنا أن تسير بسهولة، وهذا واضح من تراكم اشكالات، ومعضلات يومية، وعامة، حلولها من اليسر بمكان بحيث توفر على الجميع معاناة دائمة توارثناها سنة بعد أخرى. ابسط مثال على ذلك الزحام الشديد الذي تخلقه نقطة سيطرة لا تترك سوى ممر واحد ضيق تخرج منه آلاف السيارات المتكومة وراء النقطة، احيانا دون وجود حتى لرجل امن يقوم بتفتيش المركبات، وهذا نموذج بسيط يمكن ايجاد ظواهر موازية له تبدأ من الشارع ولا تنتهي عند آليات ادارة الدولة. هناك أزمة سكن خانقة في المحافظات جميعها، والحل البديهي هو قيام شركات، ومقاولون، ببناء الوحدات السكنية في كل محافظة، وبشكل سريع واستثنائي، لحل الأزمة التي انعكست على ارتفاع الايجارات، فصارت بغداد توازي عقارات لندن، بيعا وايجارا. وبعد مرور عقد تقريبا من السنين ظلت الكهرباء أكبر أزمة اجتماعية نواجهها، فالمعروف ان الزمن يحل المشاكل المستعصية، والملاحظ هنا أن معضلة الكهرباء تسوء سنة بعد أخرى، على حساب ازدهار سوق المولدات، وتجارة الوقود في السوق السوداء، وأرباح متعهدي المولدات المناطقية والبلدية، وكل هذا يلقي ظلالا من الشك على جدية ما تبذله الدولة، وأجهزتها، ووزاراتها، لحل هذه العقدة الكأداء في حياة الفرد، ولم يبق سوى بضعة شهور على الصيف. وثمة من يفكر بأن مشكلة الكهرباء لا تملك من الأهمية أكثر من استيراد الأعلاف، أو معالجة أمراض النخيل، أو تنظيف المجاري في المحافظات، ضمن أروقة البيروقراطية الحكومية ومجلس النواب، ورؤاهما البعيدة عن نبض الشارع ومعاناته.

ما الغرض وراء خلق أزمة اجتماعية، وسياسية، في معالجة ظواهر بسيطة مثل الإيمو، والنوادي الترفيهية، وبيع الخمور، وملابس النساء، وأزياء الشباب، سواء في الشارع ام في المؤسسات الرسمية، وهل تستحق هكذا ظواهر اجتماعية موجودة لدى شعوب الأرض كلها أن تتحول الى أزمات وطنية تنشغل بها الصحافة، والقنوات الفضائية، وأجهزة الشرطة، ومجلس النواب، والصحافة العالمية، ومنظمات حقوق الانسان؟ الا توجد بدائل لمثل هكذا حلول لا تهدد السلم الأهلي، ولا تغطي على الجهد المبذول في ملاحقة ملفات الفساد المالي والاداري والعقود والشهادات المزورة وعصابات الجريمة المنظمة ومعالجة الخلل في تطبيق القوانين، وايجاد بيئة قضائية ناجحة لا تثير الريبة والشك حولها.

فلسفة اثارة ملف، وتهويله، وإشغال الرأي العام به لتغطية ملف سابق، هي فلسفة مجربة لدى الأنظمة الفاشلة، والدول المتخبطة بالحلول، وقد مورست من قبل أكثر من نظام، لكنها في النهاية لم تعمل الا على تسريع لحظة الانفجار الكبير لدى المواطنين. اما الدول التي تمتلك نظاما انتخابيا، فأي انتخابات قادمة قد تقلب الطاولة على أصحاب فلسفة خلق الأزمات لتضعهم في نهاية القائمة. لدينا استحقاقات يعرفها الفرد جيدا: قانون للأحزاب، قضية كركوك، الطائفية السياسية، تقديم الفاسدين والمزورين الى المحاكمات العلنية، الاعتماد على الكفاءات لا الولاءات، استرجاع ملايين العراقيين الى بلدهم وبينهم آلاف من العقول العلمية والثقافية والفنية، تحرير الجامعات من الأيديولوجيا، العلاقة بين المركز والمحافظات ومن بين ذلك العلاقة مع الإقليم، استقلالية القرار العراقي من التدخلات الإقليمية، بناء المجتمع المدني الذي يتمتع فيه الجميع، مكونات وأفرادا وأحزابا وطوائف بحقوق متساوية. كل ما سبق هو البنية التحتية للوضع المرتبك والقلق للعراق. فوق ذلك ان خلق الأزمات ما هو الا هروب الى مستقبل غامض، لا لحزب او طائفة أو قومية بعينها، انما للبلد بالذات، خارطته، بشره، وحدته الديموغرافية وموروثه الحضاري الذي راح يختفي، ويزول، في ركام التخلف، والجهل، والطقوس الظلامية.

آثار وادي الرافدين بين سكن العشوائيات والإهمال الحكومي

آثار عراقية مهملة في الموصل (أرشيف)

□ عن: نيويورك تايمز

مع انحسار موجة العنف، يعاود علماء الآثار العراقيون والأجانب مرة أخرى أعمال الحفريات وإصلاح المواقع التاريخية الأثرية. إلا ان المشكلة التي تواجههم هي أن آلاف العراقيين قد اتخذوا من آثار وادي الرافدين التي تفتقر إلى الحراسة مقرات سكن لهم في بيوت ومحال ومرائب بنيت بطريقة غير قانونية ويرفضون مغادرتها . يقول السيد خلف – الفلاح الذي اعتاشت ثلاثة اجيال من اسرته على هذه الارض " لقد ترعرع والدي هنا. انها أرضنا ". إنها مسألة شائعة في كثير من البلدان التي تحوي كنوزا لآثار غير مكتشفة مثل مصر. إما بالنسبة للسلطات العراقية فإنها تعتبر إقامة العوائل في هذه المناطق غير قانونية ويجب إخراجها منها.

يقول المسؤولون بان وجود العوائل يشكل تهديدا للآثار التي تعرضت للنهب ولعقود من الحروب وللإضافات والتحديث التي أجراها النظام السابق ، ويأمل هؤلاء المسؤولون إخراج العوائل من هذه المناطق الأثرية وإغلاقها كما فعل الكرد مع المتجاوزين المقيمين في القلعة العريقة التي تطل على مدينة أربيل شمال البلاد .

لكن المسؤولين في بغداد وغيرها من المحافظات لم يتخذوا اي إجراء بهذا الشأن. يقول السياسيون المحليون وعلماء الآثار بأنهم لا يتمكنون من السيطرة على الأراضي التي تعتبر جزءا من إرث العراق، ويقول أعضاء الهيئة الوطنية للآثار بأنهم لا يمتلكون الموارد لحماية هذه المواقع، كما يقول المسؤولون الأمنيون بان ليس من واجبهم إجلاء المواطنين منها.

تقول نغم يعقوب يوسف المسؤولة في لجنة الآثار والسياحة في مجلس محافظة نينوى " هناك إهمال غير معقول، لقد طلبنا من المسؤولين مرارا منع المتجاوزين من الإقامة في المناطق الآثارية وتعويضهم بمبالغ من المال لغرض حل المشكلة الا اننا لم نلق أي رد فعل".

تقول ام احمد ، ربة إحدى العوائل الساكنة هناك " طلبت منا شرطة الموصل ان نوقف بناء بيت جديد من البلوك والسمنت كبديل عن بيتنا الطيني واخذوا أسماءنا ورحلوا، وسيأتي احدهم يوما ما ويطلب منا المغادرة".

من جانبه قال السيد قيس رشيد ، رئيس هيئة الآثار العراقية، بان العراق لديه ما يقارب ٨٠٠ عنصر من الشرطة مكلفين بحماية أكثر من ١٢ ألف موقع آثاري مما يجعل من الصعب مراقبة كل شيء . الاهمال قد سمح للصوص بسرقة القطع الاثرية واطلق المجال للعراقيين بالتجوال في هذه المواقع بمنتهى الحرية .

يقول السيد رشيد " من المؤلم الا يتم تخصيص عدد كافي من الحراس لحراسة هذه المواقع ". بعض المتجاوزين هم من متصيدي الفرص الذين قاموا ببناء بيوت وحتى معامل من الكونكريت الملون على أمل بيعها بأسرع وقت والاستفادة ماديا منها، اما الآخرون فقد انتقلوا الى هذه المواقع على امل الحصول على مبالغ تعويضية مقابل مغادرتها . الا ان الغالبية – حوالي مليون وثلاثمئة – هم من العراقيين المهجرين بسبب الحرب، يعيشون في خيم واكواخ من الصفيح والخشب. ان جيوش المهجرين مازالت تردد صدى الحرب الطائفية العنيفة وهي اليوم تشكل مشكلة انسانية بالنسبة للحكومة العراقية . ذكر علي الجبوري، عميد كلية الاثار في جامعة الموصل، بان بعض المتجاوزين يدّعون ملكيتهم للأرض منذ زمن الإمبراطورية العثمانية التي ادى تفكيكها الى تأسيس العراق الحديث، حيث كان المسؤولون العثمانيون يصدرون فرمانات (اوامر) تسمح بحق السفر والتجوال في البلاد والسكن في اية قطعة من الارض . يقول السيد الجبوري " عندما استحوذ هؤلاء على الارض لم يكونوا يعلمون بوجود آثار تحتها، ويعتقدون بان لهم الحق باستخدام ارضهم كيفما يشاؤون، لكنهم يخرقون القانون بفعلهم هذا " . تقول العوائل الساكنة داخل أسوار المدينة القديمة انهم بكل بساطة يريدون العيش . يقول الحاج خلف بلال البدراني " نحن نعيش هنا بسلام. يوما نأكل الطماطم ويوما نأكل الخبز، وما دمنا لا نسرق شيئا فاننا نشعر بالرضا".

الكثير من البيوت الطينية تم بناؤها في ظل بوابة (ماشكي) – المدخل الشاهق لمدينة نينوى المذكورة في انجيل يوحنا باسم " المدينة العظيمة" . لقد هوجمت المدينة وتم تدميرها في عام ٦١٢ قبل الميلاد ، لكنها خرجت الى سطح الأرض في القرن التاسع عشر على يد علماء الآثار البريطانيين الذين اخرجوا الالواح المنقوشة والمنحوتات الرائعة. اليوم يقول صندوق تمويل الإرث العالمي بان أعمال النهب والتطوير البطيء يعرض الموقع الى خطر " الاندثار الى الابد ".

يقول خلف إن عائلته كانت جزءا من تاريخ هذا الموقع ، وانه ترعرع بالقرب من الأسوار التي تحيط بنينوى القديمة . انه يربّي الأبقار ويعمل بصفة حارس بدوام جزئي، اما زوجته فانها تصنع الخبز وبناته يطاردن الدجاج بين الاعشاب. على مسافة بعيدة يرعى الرعاة قطعانهم عبر التلال المعشبة التي تبرز منها القصور المخربة والالواح المسمارية وغيرها من كنوز الامبراطورية.

عندما كان خلف طفلا، كان والداه يضيّفان طلبة الآثار الأجانب. وبينما يتهم المسؤولون المتجاوزين بنهب الآثار، يقول خلف انه كان يحمي البوابة وموقع الحفريات الرئيسي من السرقات التي رافقت الاجتياح الأميركي، كما انه لم يمس طابوقة واحدة منها . يقول انه مستعد للرحيل اذا ما طلبت منه الحكومة ذلك، لكن حتى لو تعرض بيته للهدم ومحاصيله للخراب فانه سيظل يتردد على هذا المكان ، " عندما تبتعد الحمامة عن وكرها فإنها تعود اليه دائما، وهذا ينطبق علينا ".

■ ترجمة عبدالخالق علي

المجلس الأعلى ومنظمة بدر.. فراق ووفاق

□ بغداد / مصطفى حبيب

لم يُفاجأ الوسط السياسي بالطلاق الودي الذي جرى بين "المجلس الأعلى الإسلامي" ومنظمة "بدر" قبل أيام، لأنه جرى عمليا منذ شهور. لكن الأنظار تتجه إلى تداعيات هذا الطلاق على نفوذ كل من الطرفين. الفراق الودي الذي جرى مؤخرا وفي مؤتمر صحافي مشترك بين قيادات من الطرفين يؤكد عمق العلاقة التي جمعتها، ويؤكد أيضا ان الانفصال لم يكن عدائيا وأن أبواب الوحدة من جديد ما زالت مفتوحة.

فإعلان محمد ناجي وهو قيادي في "بدر" قرار الانفصال في مقر "المجلس الاعلى" وبحضور عدد من قياداته يؤكد ذلك.

و"المجلس الأعلى" تشكل في ثمانينات القرن الماضي على يد الراحل محمد باقر الحكيم الذي قتل في انفجار عام ٢٠٠٣. واتخذ من إيران مقرا له، وكان اسم التنظيم قبل الغزو الاميركي "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق". وتعتبر "منظمة بدر" جناحه العسكري السابق.

وعلى رغم أن المحللين للوضع العراقي يرجعون السبب الرئيس للانفصال الى تعارض مواقف الطرفين بشأن دعم رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، فان السبب الذي أشعل الشرارة بدأ في اعقاب وفاة زعيم "المجلس الاعلى" عبد العزيز الحكيم في صيف ٢٠٠٩ وتنصيب نجله الشاب عمار خليفة له.

توصية الحكيم الأب أتباعه باختيار عمار وريثا سياسيا، أثارت حفيظة العديد من القيادات الشيعية في هذا الفصيل السياسي العريق وبينهم زعيم منظمة "بدر" هادي العامري، والشيخ همام حمودي الذي كان المستشار السياسي للحكيم الأب، والشيخ جلال الدين الصغير، وهؤلاء جميعا يعتبرون من صقور "المجلس الاعلى."

تحفظات القيادات الكلاسيكية على زعامة عمار لم تبرز إلى العلن وظلت محصورة في الدوائر المغلقة إيمانا بان الخلافات الداخلية آنذاك لن تشفع لهم في الانتخابات التي جرت بعد وفاة الحكيم بشهور قليلة. وهناك أيضا من اقتنع بالرأي الذي يقول ان خروج الزعامة من آل الحكيم ستنهي شعبية "المجلس" وسطوته السياسية.

توجه الزعيم الشاب عمار الحكيم نحو تجديد شباب "المجلس" والإتيان بوجوه جديدة الى مراكز القرار وإجراء تقويم لأسباب الإخفاق في الانتخابات التشريعية التي لم يحصل خلالها سوى على ١٧ مقعدا، (٩) منها لمنظمة "بدر"، أثار حفيظة الأخيرة.

لكن القشة التي قصمت ظهر البعير تمثلت في تقارب "بدر" مع رئيس الوزراء نوري المالكي في الوقت الذي كان "المجلس" في انفتاح على كتلة "العراقية" بزعامة اياد علاوي غريم المالكي.

فالمنظّمة دعمت المالكي في ترشحه لولاية ثانية في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار عام ٢٠١٠، في حين كان "المجلس" من اشد المعارضين لذلك. وقد دفع الأخير ثمن مواقفه بعدم حصوله على أية حقيبة وزارية، فيما قام المالكي بمكافأة زعيم "بدر" هادي العامري ومنحه حقيبة النقل.

عندها تباعدت المواقف بين البدريين والحكيميين في شتى القضايا السياسية التي واجهت البلاد في أعقاب الانتخابات التشريعية على المستوى الداخلي والخارجي.

وفيما كانت "بدر" تؤيد سياسات المالكي وائتلافه "دولة القانون" سواء في الحكومة أم البرلمان، كان "المجلس الأعلى" يعارضها وبشدة رغم ان هذه القوى تشكل الى جانب قوى شيعية اخرى كتلة "التحالف الوطني"، اكبر الكتل البرلمانية (١٥٩ نائبا من اصل ٣٢٥).

وبعدها تعاقبت المواقف المتباينة بين الطرفين. وفيما رشحت أنباء عن مصادر داخل "المجلس" و"بدر" من أن إيران سحبت تمويلها وتأييدها لعمار الحكيم، بدأ الزعيم الشاب إعادة ترتيب إستراتيجية "المجلس" وشرع في التقرب من الكتل السياسية السنية "كالعراقية"، وفي الانفتاح على المحيط العربي والابتعاد عن البوصلة الإيرانية. فيما بقيت "بدر" على مواقفها وساندت المالكي في كل شيء.

وآخر الأمثلة على المواقف المتناقضة جاءت في قضية اختيار محافظ ديالى الجديد. إذ خرج "المجلس" عن موقف "التحالف الوطني" و"بدر" وصوت لصالح مرشح كتلة "العراقية".

وعلى المستوى الخارجي، فان زيارة الحكيم تركيا بعد التصعيد الإعلامي بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره نوري المالكي، اثارت حفيظة الأخير ومؤيديه.

واللافت أن أعضاء ومسؤولين في "المجلس الاعلى" و"بدر" لا يصرحون بهذه الخلافات علنا رغم علم الجميع به، ولا ينتقد احدهم الاخر بشكل مباشر. وعادة ما يؤكدون على أن "العلاقات طيبة"، حتى انهم وصفو قرار الانفصال بالايجابي لكليهما.

يقول النائب عن "المجلس الأعلى" عبد الحسين عبطان إن "الانفصال بين الفصيلين لن يؤثر كثيرا على العلاقة العريقة التي تجمعهما"، ويضيف "قد تكون هناك اختلافات في وجهات النظر لكن هناك إجماع في القضايا الكبيرة".

عبطان يذكر أيضا أن قضايا إدارية كانت وراء قرار الانفصال، ويقول ان "كلا من المجلس الأعلى وبدر له تنظيمات مستقلة وأدوار مختلفة وكلاهما يتمتع بالاستقلالية منذ سنوات وليست وليدة اللحظة. وجاء إعلان الانفصال ليجعل الامر رسميا لا أكثر".

ومنظمة بدر هي الجناح العسكري "للمجلس" منذ تأسيسه في ايران عام ١٩٨٢. ودخل عناصر "بدر" العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. وعملت كميليشيات مسلحة ضمن فوضى العراق الجديد قرابة عام كامل، قبل ان تتحول الى منظمة سياسية بعد صدور قانون ٩١ القاضي بحل الميليشيات.

أما "المجلس"، فكان معنيا بالقضايا السياسية، وكان يقوم بالتفاوض والتحاور وإبداء المواقف السياسية ورسمها .

■ عن: نقاش ويكلي

قيادات المجلس الاعلى (ارشيف)

القاعدة تتبنى عملية حديثة

□ بغداد / المدى

تبنى ما يعرف بدولة العراق الإسلامية الفرع التابع لتنظيم القاعدة الجمعة عملية حديثة التي وقعت في الخامس من الشهر الجاري واسفرت عن مقتل ٢٧ من عناصر الشرطة بينهم ثلاثة ضباط.

واوضح بيان نشرته دولة العراق الاسلامية على موقع حنين الالكتروني ان "ثلة من رجال دولة الإسلام انطلقت في غزوة مباركة جديدة، مستهدفين إحدى المدن العزيزة لولاية الانبار".

وأكد البيان ان تسعين مجاهدا يرتدي بعضهم احزمة ناسفة في أربعة ارتال بقيادة والي الأنبار، شاركوا في هذه العملية. وأضاف أن "ثلاث مجاميع دخلت وسط المدينة واشتبكت مع دوريتين للشرطة فقتلت وأصابت منهم في الوقت الذي انتشرت فيها المجموعة الرابعة على المداخل لصد أي هجوم من الخارج".

وأكد البيان أن هؤلاء لم يواجهوا أي مقاومة من القوات الحكومية لكنه أقروا بمقتل اثنين من عناصرهم بنيران صديقة عن طريقة الخطأ ونفت ان يكون أي من منفذي العملية قد اعتقل.

وكان الفريق محمد العسكري المتحدث باسم وزارة الدفاع أكد اعتقال ١٣ على الأقل من منفذي الهجوم.

وأوضح البيان ان المعركة "بدأت باقتحام نقطة التفتيش الرئيسية لمجرمي فوج الطوارئ بمنطقة بروانة وتصفية جميع عناصرها وهم سبعة بينهم ضابط مجرم برتبة نقيب، ثم التقدم نحو الجسر الرابط بين بروانة وحديثة واقتحام نقطتي التفتيش على جانبي الجسر وتصفية عناصرها وهم ١٢".

وأكد ان "المفارز تحركت بحسب الخطة المرسومة لتصفية بعض من رؤوس الكفر المقصودين بهذه الغزوة في مقدمتهم المجرم محمد حسين خلف شوفير احد أوائل المؤسسين للصحوات (...) كما تمت تصفية المرتد المجرم النقيب خالد الجغيفي مسؤول ما يسمى بقوات مكافحة الإرهاب في حديثة وأخيه الذي لا يقل عنه جرما وحرابة داخل منزلهما".

وقال البيان امن منفذي العملية لم يواجهوا اي مقاومة من القوات الحكومية. وأشار الى زرع عبوات ناسفة على الطرق المؤدية للمدينة بعد الانسحاب انفجرت عند مرور دوريات لقوات الطوارئ وأدت الى قتل وجرح عدد من الشرطة.

وأكدوا ان "الحصيلة النهائية هلاك وإصابة ما يقرب من أربعين مرتدا بينهم عتاة المجرمين". ونفذ نحو خمسين مسلحا يرتدون زيا عسكريا ويستقلون سيارات عسكرية هجمات ضد قوات الشرطة في حديثة قتل فيها ٢٧ عنصرا.